

رضي الله عنها وهو المفسر بان كل الجاهل بتر وحون بازواج ابائهم فهو عن ذلك امر
ما نفع ابواهم من المعلوم ان المحرمات ناهيها عن ذلك زوجة الاب وزوجة الابن
وام الزوجية وينت الزوجة كلها يحصل فيها التحريم بمجرد العقد وان لم يخلو
الا ادمية فلا تحرم البشرا الخلد باهما وهذا يستفاد من الايمان فانها لم تقدر بالخلد الا في
الربوبية على ما سياتي في شيخنا ابوكم اي من نسب او رضاع الا في غير ذلك
اشارة الى ان الاستثناء منقطع عما هو علمه انه اذا كان منقطعاً بفسره بلفظ
ووجه التقاطع ان الماحي لا يستثنى من المستعجله شيخنا وفي الامم قوله الماحي
سئل والمعي انه لما حرم عليهم نكاح ما نكح ابواهم تطرق الوجود الي ما معنى في الجاهلية
هلية ما حكمه فقيل الماحي سئل اي ما سئل الا انه قيد والثاني انه استثناء منقطع
وفي معنى ان احدهم ان يجعل النكاح على الوطى والمعي انه لم ينكح ابواهم ارجلهم
ابوه الا ما قدس من الاب والجد هبة من الزنا فامرأة فانه يحرم دلالة تزوجه فقيل
هذا المعنى من غير ابويه والمعنى الثاني والاشكل مثل نكاح ابائك في الجاهلية الا ما تقدم
منكم من تلك العقود الفاسدة فمباح لهم الاقامة عليهم في الاسلام اذا كان
الاسلام عليه انه كان فاحشة قيل ان كان زانية وقيل غير زانية لم يفسد
عن خصوص الماحي وفي البيضاوي انه كان فاحشة ومقتضاه للزنى ان كان
كان فاحشة عند الله ما حرم غير لامته من الامم ممتونا عند ذوى القرابة كوفي
وفي السعد قوله انه كان فاحشة ومقتضى تعليل للمحرمات وبيان كونها في غيبة
القيح بعد مفسوما استد البعض وان لم يزل في حكم الله تعالى وعلمه موضوعات ذلك
ما حرمه في لامته من الامم واذ اتبعنا هذا لتعليل للمحرمات هو مقدم على الاستثناء
مزجنا المعنى ولذلك قال الجليل فانه مفسوما اي فليس فاحشة ولا
مقتضى لعدم المواخلة به فان ما قيل المعنى من زمان العترة لا يطبق فيه
وسا نسبوا اشار الى ان ساجد محرم في بيئته وفي ساجد نفسه مفسوما
وسبيل تمييزه والمخصوص بالذم محذوف تقديره اي سبيل هذا النكاح
ان القبح في ساجد ما عدا الله المفسر بذلك وسبيل تمييزه منقول حسن النكاح
والفقد يترسأ سبيليه كوفي وعبارة اي السعد في طهارة ساقولانها
انها حارة بغير محرمي سبيل في الكرم والحمل فمفسوما محرم مفسوما فمفسوما
بالذم محذوف تقديره وسبيل ذلك النكاح كقولهم تعالى في سبيل الله

لها وثمة انهما كسائر الافعال وضمها خبر وجود على اذ البديهة وسبيل
تمييز والجملة اما مستثناة لا في الامم او مفسوما على ان كان محكية
بقول مفسوما هو المعطوف من الحقيقة تقديره ومفسوما ووجه سبيلها فان السنة
الامم كاذبة قول ناطقة بذلك قال المصارع والاعصار قد مر ان القبح ثلاث
القيح العقاب القبح الشرعي القبح العادي وقد مفسوما تعالي في ذلك القبح وكذا ذلك
فقوله فاحشة من رتبة قبحه العقلي وقوله وسبيلها من رتبة قبحه العادي
واحتمل فيه هذه الكراهية في قوله اقمى مراتب القبحه حرم تعليم ابائهم
الاممات جمع ام فالها زانية في الجمع وقاها بالفتلا وغيرهم وقد سمع انه في الامم
يزادها قبلها التانيث وعلى هذا يجوز ان تكون اممات جمع امه لم يرد فيها
الها والها فزادت زائدة في مواضعها سمعن ان تنكحهن بولد منسب
به اي بقدره محقق والمراة والنكاح المقدوان كان لوقوع العقد ولا يعتقد
انه استثناء وفي اخرى قوله ان تنكحهن اشار به الى ان اسناد التحريم الى العبد لا يصح
لانه انما يتحقق بالعمل وهذا هو الذي يحرم من تحريمه كاي من غيرهم
تحريم شرها ومن تحريمهم يحرم تحريم الكراهة من جهة الاب اولادهم
ويدخل فيهن اي في بنات الاخ والاخت وقوله اولادهم اي اولاد الاخ
والاخت بتقليب الاخ على الاخت وقوله وصم تذكير الضم وفي سبيل اولادهم
بتقليب الاخت على الاخ فانتهر وحله جمع الضم باعتبار اطلاق الجمع على موقوف الواحد
والاولاد يشمل الذكور والاناث فشمكت القهارة بنت ابن الاخ وان سفر ابنت
ابن الاخت وان سفر حمس منوعات هذا مذهب التلخيص وابن حنبل
ومذهب مالك وابن حنبله يحصل التحريم بمصنة واحدة اه شيخنا ويحق
بذلك اي بما ذكر من اممات واحوان الرضاع وحاصل المحقق خمسة اصناف وقوله
من امماتهن موصولة اي الشخص يوان الدين وقوله والعات المفسومة في
غير البنات وقوله ويحق بذلك السنة بسبيلها على المصوبات وتوابعها
انها مفسوما بقوله ويحق بذلك السنة بسبيلها السنة في السنة شيخنا
حديث يحرم من الرضاع اي من اجل الرضاع واممات تسميهم اي من نسب
او رضاع وكذا قوله ويرايحج وقوله ابائهم الا في غير محرمات
بفتح الحاء وتسرها مقدم التوب والمراة لانه الكون في التحريم وهو الكون